

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الحديث الشريف وعلومه

تراث التعليل لعبد نقاد المحدث ومدى تطبيقها في
كتابه حلل الحديث للرازي

إعداد

أحمد عبد المولى مناعي

إشراف

الأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة

٢٠٠٨-٢٠٠٧م

(قرائن التعليل عند نقاد الحديث ومدى تطبيقها في كتاب علل الحديث للرازي)

إعداد الطالب
أحمد عبد المولى روحي المناعي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في
تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك ، اربد – الأردن
وافق عليها

أمين محمد القضاة
مشرفاً رئيساً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة – جامعة اليرموك

محمد علي العمري
عضو
أستاذ الحديث في كلية الشريعة – جامعة اليرموك

ياسر أحمد الشمالي
عضو
أستاذ الحديث في كلية الشريعة – جامعة اليرموك

باسم فيصل الجوابرة
عضو
أستاذ الحديث في كلية الشريعة – الجامعة الأردنية

محمد عبد الرحمن طوالبه
الأستاذ المشارك في الحديث كلية الشريعة – جامعة اليرموك

نوقشت بتاريخ
٢٠٠٨/٧/٢٣ م

الْأَكْل

اللَّهُمَّ هَنْ دِرْبِيَانِي صَغِيرًا ...

وَأَحْسَنَا إِلَيْهِ كَثِيرًا ...

وَنَهْرًا يَدِي بَصِيرًا، وَبِالْمَهَانِ ضَرِيرًا...

حتى نهادلي المصحبة - يا ذن الله - يسيراً، والطريق منيراً

والطَّيْبُ الْمُبَرِّينَ رَحْمَةً اللَّهِ تَعَالَى.

إِلَيْهِ مَنْ لَهُ فَضْلٌ كَبِيرٌ عَلَيْيَ

وَمَعْرُوفٌ جَمِيلٌ أَسْطَوْدَهُ إِلَيْ

فَذُنْتَهُ لِهِمْ بِالْعُبُّ مَا دَمْتُهُ حِيًّا

و بالولاء ولو بلغته محظيا

وَهَذِهِ بَعْدَ اللَّهِ شَوَّالُ الْأَوَّلِ

إخواني الأعزاء: سمير عازن وأويس عمر.

إلى أهل بيته الأوفياء

و طلابي و طالباتي النجاء

الى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

أحمد مناعي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

حمد لله سياج النعم، ودفعا لغوايل النوائب، والنقم، والصلوة والسلام على سيد الأنبياء، وآلها الأولياء، وأصحابه الأصفياء.

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرْ بِعَمَّتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلْ صَالِحًا
تَرْضَهُ وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبَّتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسَلِّمِينَ ﴿١٥﴾) الأحقاف . ١٥

يسريني - وأنا أقدم هذا العمل - أن أتقدم بالشكر الجزيلاً إلى أستادي الكريم الأستاذ الدكتور أمين القضاة الذي شرفني وكرمني بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى توجيهاته الرشيدة لخدمة هذا البحث.

وقد أفادت من أدبه الجم كما أفادت من علمه الواسع منذ مراحل دراستي الجامعية الأولى في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية.

كماأشكر الأساتذة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإنني - إن شاء الله - آخذ بتصويباتهم لما أعوج من أمر هذه الدراسة.

الأستاذ الدكتور : محمد علي العمري.

الأستاذ الدكتور : ياسر أحمد الشمالي.

الأستاذ الدكتور : باسم فيصل جوابرة.

الأستاذ الدكتور : الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبه.

وأخيراً: الشكر الموصول إلى كل من كان له سُهمٌ طيبة في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

والشكر لله من قبل ومن بعد.

الباحث
أحمد مناعي

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج ٤	الإهداء
د ٥	شكر وتقدير
ه ٦	المحتويات
ح ٧	الملخص باللغة العربية
١ ٩	المقدمة:
١٢ ١٠	التمهيد:
٣٠ ١١	الباب الأول: قرائن التعليل عند نقاد الحديث، مقدمات نظرية وفيه أربعة فصول:
٣١ ١٣	الفصل الأول: تعريف وبيان، وفيه أربعة مباحث:
٣٣ ١٤	المبحث الأول: مفهوم القرينة وحدها في اللغة والاصطلاح
٤٨ ١٥	المبحث الثاني: مفهوم العلة في اللغة والاصطلاح
٦٤ ١٦	المبحث الثالث: الاتفاق والافتراق بين قرينة التعليل وبين العلة وغيرها من المسميات المقاربة لها
٨١ ١٧	المبحث الرابع: كثرة قرائن التعليل، وعدم محدوديتها
٩٨ ١٨	الفصل الثاني: نشأة فكرة القرآن وتطور استعمالها وفيه مبحثان:
٩٩ ١٩	المبحث الأول: التأصيل الشرعي لفكرة القرآن، وأثرها في الأحكام المختلفة
١١١ ٢٠	المبحث الثاني: بدء استعمال القرآن في كلام النقاد وتطوره
١٤٤ ٢١	الفصل الثالث: شروط المتكلمين بالقرآن، ومسالك كشفهم عنها وفيه مبحثان:
١٤٥ ٢٢	المبحث الأول: شروط المتكلمين بالقرآن
١٥٨ ٢٣	المبحث الثاني: مسالك النقاد في كشفهم عن قرائن التعليل
٢٠٠ ٢٤	الفصل الرابع: أنواع قرائن التعليل وفيه ثلاثة مباحث:
٢٠٤ ٢٥	المبحث الأول: أنواع قرائن التعليل من حيث الظهور والخفاء
٢٢١ ٢٦	المبحث الثاني: أنواع قرائن التعليل من حيث القوة والضعف
٢٣٨ ٢٧	المبحث الثالث: أنواع قرائن التعليل من حيث متعلقتها

الباب الثاني: كتاب علل الحديث للرازي ومدى تطبيق قرائن التعليل فيه وفيه

٢٥٢	تمهيد وفصلان:
٢٥٣	التمهيد: وفيه مبحثان:
٢٥٥	المبحث الأول: المؤلف
٢٦٥	المبحث الثاني: المؤلف
٢٧٢	الفصل الأول: قرائن التعليل في كتاب علل الحديث للرازي، وفيه ثلاثة مباحث:
٢٧٤	المبحث الأول: موضوع قرائن التعليل وعدها ومفهومها في كتاب الرازي.....
٢٩٠	المبحث الثاني: منهجية كتاب الرازي في ذكر قرائن التعليل
٣٠٥	المبحث الثالث: التداخل الواقع بين العلة وبين قرينتها في الكتاب وحاجة الباحث إلى دقة التمييز بينهما
٣١٤	الفصل الثاني: أنواع قرائن التعليل من خلال كتاب علل الحديث للرازي، وفيه مبحثان:
٣١٦	المبحث الأول: أنواع قرائن التعليل من حيث الظهور والخفاء، وأمثلتها
٣٤٦	المبحث الثاني: أنواع قرائن التعليل من حيث القوة والضعف، وأمثلتها
٣٧١	الباب الثالث: الأحاديث التي أعلت في كتاب علل الحديث للرازي بذكر القرائن و موقف النقاد منها:
٣٧٣	الحديث الأول:
٣٧٦	الحديث الثاني:
٣٨٢	الحديث الثالث:
٣٨٨	الحديث الرابع:
٣٩٢	الحديث الخامس:
٣٩٧	الحديث السادس:
٤٠٠	الحديث السابع:
٤٠٣	الحديث الثامن:
٤٠٦	الحديث التاسع:
٤٠٨	الحديث العاشر:
٤١١	الحديث الحادي عشر:
٤١٥	الحديث الثاني عشر:
٤١٨	الحديث الثالث عشر:

٤٢١	الحادي الرابع عشر:
٤٢٣	الحادي الخامس عشر:
٤٢٦	الحادي السادس عشر:
٤٣٠	الحادي السابع عشر:
٤٣٥	الحادي الثامن عشر:
٤٣٨	الحادي التاسع عشر:
٤٤٠	الحادي العشرون:
٤٤٣	الحادي الحادي والعشرون:
٤٤٦	الحادي الثاني والعشرون:
٤٥١	الحادي الثالث والعشرون:
٤٥٤	الخاتمة.....
٤٥٧	الملخص باللغة الإنجليزية.....
٤٥٩	المصادر والمراجع العربية.....
	الملاحق.....
٢٨٤	جدول رقم (١)
١	جدول رقم (٢) في ذيل الدراسة.....

الملخص

مناعي: أحمد عبد المولى روبيجي، قرائن التعليل عند نقاد الحديث، ومدى تطبيقها في كتاب علل الحديث للرازي، أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، (ت ٢٢٧هـ). رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، المشرف أ.د. أمين محمد القضاة.

تَهْمَمَتْ هَذِهِ الْدِرْاسَةُ بِالْبَحْثِ فِي مَصْطَلِحِ نَقْدِي لَهُ وَجَاهَتْهُ فِي صَنَاعَةِ عِلْمِ الْعَلَلِ، وَإِقَامَةِ بُنْيَانِهِ: صَرْحًا مُتَبَعِّنَا، وَهُوَ مَصْطَلِحُ قُرْيَنَةِ التَّعْلِيلِ، إِذَا اسْتَنَدَ إِلَيْهَا جَهَابِذَةُ النَّقْدِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَخْبَارِ، وَبِبَيَانِ سُوَاغِيَّةِ تَلْكِ الْأَحْكَامِ.

وَقُرْيَنَةُ التَّعْلِيلِ: هِيَ أَمَارَةٌ ظَاهِرَةٌ تَنْتَصِلُ بِالْحَدِيثِ: اتِّصَالًا مُباشِرًا، أَوْ غَيْرَ مُباشِرٍ، وَتَشِيرُ إِلَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّأْسِيسِ، أَوْ التَّتَمِيمِ دُونِ إِفَادَةِ الْجَزْمِ وَالْيَقِينِ .
فَقَدْ كَانَ عُلَمَاءُ النَّقْدِ تَعْرُضُ لَهُمُ الْأَحْدَاثَ، فَيُنْظَرُونَ فِيهَا، وَيُفْحَصُونَهَا بِبَصِيرَةٍ نَافِذَةٍ، وَذُوقٍ مُعَلَّلٍ قَائِمٍ عَلَى خِبْرَةٍ وَمَرَاسٍ، وَنَاسَى عَنْ مَكْنَةٍ وَافْتَدَارٍ.
وَلَمْ أَجِدْ الْمُتَقْدِمِينَ عُلُوِّاً بِالتَّعْقِيدِ النَّظَريِّ بِفَكْرَةِ الْقُرَآنِ، وَهَكُذا حَالُهُمْ فِي سَائِرِ فُنُونِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ أَنْ مِنْ أَوَّلِيَّنِيَّةِ الْمُتَقْدِمِينَ عَلَى أَهْمَيَّةِ الْقُرْيَنَةِ وَاستِعْمَالِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَلَةِ هُوَ أَبُو عُمَرُ بْنُ الصَّلَاحِ الْمُتَوَفِّى سَنَةً ثَلَاثَةَ وَأَرْبَعِينَ وَسِتَّمِائَةَ لِلْهِجَةِ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُ طَافِفَةً مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ: الْعَرَافِيُّ (ت ٦٨٠هـ)، وَابْنُ حِجْرِ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ)، وَالسَّخَلَوِيُّ (ت ٩٠٢هـ).

وَقَدْ صَدَرَتْ هَذِهِ الْبَحْثُ بِتَمْهِيدٍ ذَكَرْتُ فِيهِ أَهْمَيَّةَ عِلْمِ الْعَلَلِ، وَمِيدَانِهِ، وَأَشْهَرِ صَنَاعَتِهِ، شَمَّ جَعْلَتْهُ فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ، وَذِيلَتْهُ بِخَاتَمَةٍ، وَجَرِيدَةِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعَتْ إِلَيْهَا.

فَفِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مَقْدِمَاتٌ نَظَرِيَّةٌ تَنْتَصِلُ بِالْقُرْيَنَةِ، وَالْعَلَةِ إِذَا عَرَفْتُهُمَا لِغَةً، وَاصْطَلَاحًا، وَذَكَرْتُ مَا يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا مِنْ الْلِبسِ، وَالْتَّدَاخِلِ، وَفَرَقَتْ بَيْنَهُمَا مِنْ وِجْهٍ، وَبَيَّنَتْ أَنْ ثَمَةَ فَرْقًا بَيْنَ قُرْيَنَةِ التَّعْلِيلِ وَبَيْنَ سَبِيلِ الْعَلَةِ، وَوَسِيلَةِ الكَشْفِ عَنْهَا.

وأشرت إلى كثرة القرآن و عدم انحصارها بحاصر؛ إذ كل حديث، أو خبر قد يعلق بقرينة أو أكثر.

وجاء في هذا الباب ذكر موجز للتأصيل الشرعي لاستعمال القرآن في الكتاب والسنة، ومدى تأثيرها في تقرير الأحكام الشرعية.

وبينت أن هذه القرآن كانت سائغة في منهج سلف الأمة من الصحابة، ومن جاء بعدهم. ونبهت على جملة المسالك التي درج عليها النقاد في ذكر القرآن خلال مصنفاته، وختمت هذا الباب بتقسيمات القرآن، إذ كان منها الظاهر والخفي، والقوي والضعف، وما كان محله السند، أو المتن.

وفي الباب الثاني درست جانب القرآن في كتاب علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازمي المتوفي سنة سبعة وعشرين وثلاثمائة للهجرة من جهات معينة: عددها، موضوعها، دلائلها، ومسالك المصنف في إيرادها، وأقسامها؛ لنرى مدى مطابقة المصنف في صنعة كتابه طرائق النقاد، وأهل التعليل.

وفي الباب الثالث أوردت طائفة من الأحاديث التي أعلنت في كتاب الرازمي بذكر القرينة، وبينت موقف النقاد منها: تأييدها، أو مخالفتها؛ لنظر مدى اتفاقهم، أو اختلافهم في قبول أثر تلك القرآن في الحكم على الأحاديث.

وفي الخاتمة ذكرت ما وصلت إليه بعد الدراسة من النتائج، والتوصيات: إذ القرينة أمارة ظنية الدلالة على الأحكام، وأنها غير منحصرة بحاصر، وأنها تتتنوع باعتبارات متعددة، وأن النقاد ليسوا فيها على كلمة سواء في الحكم والاثر؛ لأنها من مفردات الذوق وشراته، وإن كان معلاً، مع التتبّيه على أن ذلك الاختلاف بينهم كان يسيراً. حديث نبوى، فرمان التعليل عند نقاد الحديث، كتاب علل الحديث للرازى، الأردن.

المقدمة:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَنِّي
يَوْمَ الدِّينِ ﴿٤﴾) الفاتحة، ٣-١

والصلوة والسلام على نبينا محمد: سيد الأولين والآخرين، وإمام الأنبياء
والمرسلين، وغرة عباد الله الصالحين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وأصحابه
العدول الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد أنزل الله تعالى كتابه نوراً مبيناً، وجعله لعباده قرآن مبيناً، يستطيعون مبانيه،
ويثرون معانيه، وهو في كل ذلك يجده ولا يخلق، ويصيّب ولا يُخْفِق؛ إذ تكفل —
سبحانه — بحفظه: صيانة لفحواه ولفظيه. فقال: (﴿١﴾ إِنَّا نَحْنُ نَرَلُّنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ
لَحْفِظُونَ ﴿٢﴾) الحجر، ٩.

وشاء الله — بحكمته — أن تكون سنة نبيه صلى الله عليه وسلم في جملة ذلك
المحفوظ؛ إذ هي أحد الوحيدين، فجاءت رديف الكتاب العزيز: رِدْءاً تُؤَازِرُهُ: تبين
مجملة، وتكشف غامضه؛ فإن القرآن وعاء، وإن السنة له غطاء، وإن أحوج إلى السنة
من حاجة السنة إليه؛ لذا جعل الله أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم الأمانة على ميراث
النبوة، حفظوا السنّن، ودرجوا بها على أقوم سنّن حتى وصلت إلى من بعدهم نقية من
الدخن، وصادقة من كدر الفتنة.

ولما دخلت على الأمة غائلات الفتنة من مختلف الأبواب، هرع الناس إلى
صحيح السنة ومحكم الكتاب، وركبوا في سبيل ذلك الصعب والذلول، واستثمروا
المنقول والمعقول، وميزوا فيها بين البريء والملعون، فكان منهم الأساطين في العلم،
والمصاقيع في الفهم، نظروا في الأخبار وحرروها، وفي تراجم الرجال وسبروها.

فجَرَّحُوا وَعَذَلُوا، وَصَحَّحُوا وَعَلَلُوا. فَجَاءَتْ أَحْكَامُهُمْ صَنْعَةً الْخَبِير؛ إِذْ لَمْ يَصْدِرُوا فِيهَا
عَنْ رَأْيِ فَطِيرٍ وَأَعْانُهُمْ عَلَى إِحْكَامٍ صَنَعُتُهُمْ أَدْوَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَوَسَائِلٌ عَدِيدَةٌ: سُؤَالٌ
وَارْتَحَالٌ، وَجَمْعٌ وَتَصْنِيفٌ، وَحْفَظٌ وَفَهْمٌ، وَمَجَالِسَةٌ لِأَشْيَاخِ هَذَا الْفَنِ حَتَّى اجْتَمَعَ لَهُمْ مَعَ
الْفَطْنَةِ وَالذِكَاءِ دَرْبَةٌ وَمِرَاسٌ، وَذُوقٌ وَإِحْسَاسٌ.

وَكَانَ مِنْ بَيْنِ تَلْكَ الوَسَائِلِ الْمُتَبَعَّةِ قَرَائِنُ التَّعْلِيلِ: أَمَارَاتٌ تَتَبَاهَ النَّقَادُ عَلَى مَظْنَةِ
الْعَلَةِ، وَتَشَيرُ لَهُمْ إِلَى مَكْمَنِ الْزَلْلَةِ، فَاعْتَمَدُوا عَلَيْهَا إِلَى جَانِبِ الدَّلِيلِ، وَاسْتَثْمَرُوهَا لِبِيَانِ
سُوَاغِيَّةِ التَّعْلِيلِ دُونَ أَنْ يَبْيَنُوا حَدُودَهَا وَأَقْسَامَهَا، أَوْ يَفْنَّفُوا لِلْبَاحِثِينَ أَكْمَامَهَا، فَكَانَ
الطَّرِيقُ إِلَيْهَا وَعِرَا، وَالْبَحْثُ فِي دَلَالَاتِهَا عَسِراً.

فَأَحَبَّتِ أَنْ أَدْرِسَ مَوْضِعَهَا، وَأَنْ أَقْارِبَ يَنْبُوعَهَا عَلَى ضَيقٍ فِي سُوَاقِيَّهَا، وَبَعْدَ
فِي مَسَاقِيَّهَا. فَكَلَّفْتُ لِأَجْلِ ذَلِكَ جَهْدًا، وَتَحْمَلْتُ فِيهِ عَبْئًا وَجَهْدًا؛ إِذْ لَمْ أَجِدْ فِي الْقَرَائِنِ
قُولًا مَجْمُوعًا، وَلَا كَتَابًا مَوْضِعًا. فَجَمِعْتُ بَعْضَ شَتَّانِهَا وَالْتَّقَطَتُ شَيْئًا مِنْ فَتَانِهَا.
فَخَرَجَ مِنْهَا هَذَا الْبَحْثُ مَتَوَاضِعًا، آمِلاً أَنْ يَكُونَ نَافِعًا وَمَاتِعًا.

وَاخْتَرْتُ كِتَابًا عَلَى الْحَدِيثِ لَابْنِ أَبِي حَاتِمَ الرَّازِيِّ أَنْ يَكُونَ مَثَلًا لِلتَّطْبِيقِ؛ لِمَا
اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ أَصْوَلِ النَّقْدِ وَالْتَّحْقِيقِ؛ فَقَدْ جَمِعْتُ فِيهِ آرَاءً ثَلَاثَةَ مِنْ صُنَاعِ الْعَلَلِ
الْمُبَرَّزَينَ: أَبِي حَاتِمَ، وَأَبِي زَرْعَةَ، وَأَبِي مُحَمَّدِ الرَّازِيَّيْنَ؛ لِأَنْظُرْ مَدِي موافقتَهُ أَصْوَلَ
الْنَّقَادِ، وَطَرَائِقَهُمْ فِي الْمَنْهَجِ، وَالْاسْتَشْهَادِ.

حدود الدراسة:

- قرائن التعليل:

مركب إضافي، يقصد به: تلك الأمارات التي تحتف بالخبر، فتنبه الناظر فيه
على علة أو هنْته دون أن تبلغ به حد اليقين. ويستعملها نقاد الحديث لبيان سواغية
الأحكام على ما يعرض عليهم من الأحاديث، وبذا تكون منهجمة الحكم النقدي على
النص منضبطة في أصول مرعية، وقواعد متبعة.

- نقاد الحديث:

هم طائفة من المشتغلين بالحديث الشريف ومصطلحه، وقد امتازوا عن سائر المحدثين بمزيد من العناية بقوانيين الرواية، وأصول الراية، وبسعة الإطلاع والتمحيص، وكثرة المجالسة لأهل هذا الفن، وطول النظر والممارسة فيه، حتى تشكلت عندهم ملكة من الذوق المعل، هي بمثابة الميزان الحساس، يزنون به الرواية، فيدركون صحيحة منها من سقيمهها، والمقبول من المردود.

- كتاب علل الحديث للرازي:

هو كتاب مشهور: باسمه واسم صاحبه بين طلبة العلم، له مكانته بين كتب العلل والنقد، لأحوال أحاطت به، وأسباب أكتسبته تلك المكانة، كما سأعرض إليه في موضعه. واختيار هذا الكتاب - ميدان تطبيق الدراسة -؛ لأنَّه قد جمع فيه آراء نقدية لثلاثة من كبار النقاد، وجهابذة التعليل هم: أبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، وكلهم رازيون.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من النقاط التالية:

أولاً: معرفة قرائن التعليل مسلك نطبله العقول، وترتسيبه، كدليل على الأحكام النقدية التي تصدر عن أهل هذا الفن، فدراسة هذه القرائن ومعرفتها غاية في الأهمية، وذروة في الجدية؛ لأنَّ عدم معرفة تلك القرائن ودراستها والظفر بها يُبقي أحكام النقاد في تعليل الروايات ضرباً من الدعوى التي تفتقر إلى الدليل.

ثانياً: معرفة قرائن التعليل ودراستها تكشف لنا عن منهجية نقاد الحديث في تعليفهم الروايات، وتبيّن أنَّ هذه المنهجية منهجية علمية منضبطة بمعالم وأصول محددة، وليس ضرباً من الخواطر الباطنية، أو من الذوق غير المعل.

ثالثاً: إن كتاب علل الحديث -لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي- من أجل كتب العلل وأنفعها، وقد حفل هذا الكتاب بالأراء النقدية في تعليل الأحاديث، واشتمل على طائفة لا بأس بها من القرائن التي اعتمدتها الرازيون في إعلالهم الرواية. فدراسته وجعله ميداناً للتطبيق أمر مهم؛ لإبراز مكانة هذا الكتاب من هذه الوجهة؛ وللتأكيد على أن فكرة القرائن من سمات مناهج النقاد، وطريقتهم التي يحرصون عليها عند حكمهم على الرواية بالضعف أو الرد.

أهداف الدراسة:

تقصد هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف:

أولاً: تقديم دراسة شاملة لفكرة قرائن التعليل عند نقاد الحديث من الناحيتين: النظرية والتطبيقية؛ ذلك لخلو المكتبة الحديثية من مثل هذه الدراسة الشاملة لهذين الجانبين معاً، حيث نجد ما كتب في هذا المجال قائماً على النواحي التطبيقية دون التأصيلات النظرية.

ثانياً: بيان أن منهجية النقاد من المحدثين في إعلالهم الرواية هي منهجية علمية ذات قواعد محددة وأصول معللة، وأن الأمر عندهم ليس ضرباً من الهوى، والمزاجية، وبهذا تندفع شبهات المبطلين الذين يتهمنون مناهج المحدثين - ولاسيما - نقادهم بالقصور عن إقامة الدليل على دعواهم في أحکامهم النقدية.

ثالثاً: إبراز مكانة كتاب - علل الحديث للرازي - الذي جعلته ميدان تطبيق الدراسة من وجهة اعتماد الآراء النقدية فيه أحياناً، على القرائن: الظاهرة والخفية، وللتدليل على سعة معرفة أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين في ميدان العلل، ومسالك النقد، وأنهما إمامان في هذا الشأن.

رابعاً: بيان اختلاف نقاد الحديث في أحکامهم النقدية على بعض الأحاديث بسبب اختلافهم في ما عدّوه من القرائن مؤثراً أو غير مؤثر، مما يدل على أن القوم أهل

اجتهاد، وما يتفرع عن ذلك الاختلاف من الآثار على واقع الرواية الحديثية، وثرانها الفقهية والأصولية.

الدراسات السابقة:

لم أجد في حدود معرفتي وبحثي وسؤالي أهل العلم وأسانته أحداً من الباحثين درس فكرة قرائن التعليل من الناحية التأصيلية دراسة موسعة قائمة على الجمع والسبير والتقسيم والتمثيل، وجُلّ ما وجدته: تلك الدراسات التطبيقية لفكرة القرائن، من خلال آثارها في الترجيح بين المتعارض من النصوص، وهذا الاتجاه ليس له علاقة بدراسة التي جعلت موضوعها في قرائن التعليل - خاصة- تأصيلاً وتطبيقاً على كتاب مخصوص لم يخدم من هذه الناحية البتة.

ولكنني قد استفدت من بعض الدراسات النافعة التي تمس الموضوع الذي أقدمه اليوم مسأً خفيفاً وغير مباشر، أذكر منها:

أولاً: إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، حققه: أبو إسحاق الديماسي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط ٢١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

حيث ذكر في الجزء الثاني ص ٥٩ وما بعدها بعض الأمثلة على قيمة قرائن التعليل في كتاب علل الحديث للرازي.

فكانت هذه الأمثلة القليلة قد لفت انتباهي لفكرة قرائن التعليل من ناحية وجمعها ودراستها دراسة نظرية وتطبيقية من ناحية أخرى. غير أن هذه الأمثلة التي ذُكرت في الكتاب لا تشكل دراسة مستقلة يمكن أن نعدها دراسة شمولية لها السبق.

ثانياً: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، لنادر السنوسي العمراني، إشراف محمد بن مطر الزهراني، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية (ماجستير)، وهذه الدراسة تعرّض فيها الباحث إلى مقدمات نظرية

في تعريف المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة ثم ذكر قرائن الترجيح فيها من خلال ما وجده في كتاب فتح الباري للحافظ سرحه الله - وقد بلغت ثمانين قرينة وهذه الدراسة لا علاقة لها بدراستي التي أقدمها وذلك:

أ. لأنها في قرائن الترجح خاصة دون التعليل.

ب. لأنها دراسة لكتاب فتح الباري خاصة.

ج. وأنها تتعلق بمباحث ثلاثة (المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة) وليس مطلقة في مفردات باب العلل.

ثالثاً: تعارض الرفع مع الوقف ودور القرآن في الترجح بينهما (دراسة نظرية تطبيقية).
إعداد عبد الله "محمد رضا" علي التميمي، إشراف الدكتور محمد عيد الصاحب،
(ماجستير)، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية.

وهي دراسة - كما يظهر من عنوانها - خاصة بمحضي الوقف والرفع وما وقع من التعارض بينهما في جملة من الأحاديث استعرضها الباحث. ثم عول على قرائن ترجح أحدهما على الآخر. فالدراسة تطبيقية على جملة من الأحاديث التي وقع فيها تعارض بين الوقف والرفع. وكان للدراسة النظرية نصيب لا بأس به فيما يتعلق بالموقف والمرفوع وأحكامهما، والتعارض بينهما، كما كان للقرائن نصيب من حيث: التعريف في اللغة والاصطلاح، وبيان أقسامها، إذ ذكر لها قسمين: القرائن الواقعة في الإسناد، والقرائن الواقعة في المتن.

رابعاً: قواعد العلل، وقرائن الترجح، لعادل بن عبد الشكور الزُّرقِي، دار المحدث،
الرياض، ط ١، ١٤٢٥ هـ.

إذ جاء الكتاب في معظمه حديثاً عن العلة، وكان نصيب القرائن منه: الحديث عن قسمين فيها: قرائن أغلبية، وقرائن خاصة، وذكر لما يقع من التعارض بين القرائن، فضلاً عن أن هذه القرائن خاصة في جانب الترجح، ولم يعرض الباحث لمقدمة

أساسية لفهم القرينة: كتحرير مصطلحها بين المسميات المتقاربة، وكثرتها، واتساعها، والأمثلة العملية عليها في العصور المتعاقبة.

منهجية الدراسة:

أولاً: سلكت في هذه الدراسة منهجية الإحصاء، والتحليل، إذ فرأت ما تيسر لي من كتب العلل، والسؤالات، والتخريج، والمتون؛ اطلب ضالتي، وانشد مقصدي فجمعت من القرآن ما رأيته نافعاً لقيام هذه الدراسة بعد كد وتعب، وجهد ونصب. ثم عملت على تحليل طرف منها، واستطاع بعضها للتعرف على معالمها في منهجية النقاد من لدن عصر الصحابة إلى زمن التصنيف والتدوين لمباحث العلل. وبعد ذلك يمْمِّتُ شطر كتاب علل الحديث للرازي فجمعت ما استطعت جمعه من القرآن المستعملة فيه. ثم جعلتها أقساماً، ونبهت على بعض الجوانب التي تتصل بموضوع القرآن فيه من جهة: عددها، وموضوعها، ومفهومها، وما يمكن أن يقع بينها وبين العلة من التداخل.

ثانياً: جمعت من أقوال أهل العلم ما استطعت إليه سبيلاً؛ ليسعفي في تحرير مصطلح القرينة من بين سائر المصطلحات المقاربة له، وأتيت بما يشفع لي من دعوى كثرة القرآن، وعدم محدوديتها، وبيّنت مدى اعتماد النقاد عليها في التصحيح، والتعليق، وما وقع بينهم من التعارض في استعمالها. وردت كل قول لصاحبها، ذاكراً مصدره إن وجد، أو أقرب مرجع إليه.

ثالثاً: تتبع مصطلح القرينة في الكتاب، والسنة، واستعمال سلف الأمة: من الصحابة، والتابعين، ومن جاء بعدهم، وسقطت من الأمثلة ما أدلّ به على حضور تلك القرائن في منهجيتهم الحديثية، وأن الاعتماد عليها كان ذا شأن، وأثر في تقرير الأحكام.

رابعاً: رصدت قرائن التعليل التي اعتمد عليها مصنف كتاب علل الحديث، خاصة تلك التي خولف فيها، وأوردت آراء المخالفين، وما اعنوا به، وطارحت الأقوال بعضها

بعض؛ لأنّي إلى ترجيح ما يناصره الدليل، يأخذني في غمرة ذلك هيبة الصحيح،
ومقام السيوخ.

خامساً: إذا ذكرت أقوال العلماء في مسألة ما رتبت أقوالهم حسب تاريخ وفاتهم، ولا
أعدل عن ذلك إلى غيره إلا لأمر يقتضي ذلك العدول: كاختصاص المقدم قوله
بشأن تلك المسألة، وعنایته بها.

سادساً: ذكرت أسماء العلماء، والباحثين مجردة من ألقاب الشاء، والتمجيل: كلفظة
الإمام، والحافظ، وشيخ الإسلام، وعبارة رحمه الله، ونحو ذلك إلا ما اتصل بالنبي
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والصحابة الكرام رضي الله عنهم فأني لزمن ذلك، ودرجت
عليه، مع تقديرني البالغ، وإجلالي لمقام الأشياخ.

سابعاً: ذكرت سنة وفاة كل عالم بعد ذكر اسمه، وكررت ذلك حيثما ذكر مع قوله إلا
في القليل النادر؛ إذ كان السياق يقتضي الترك.

ثامناً: رتبت المصادر في ذيل كل صفحة حسب وفاة أصحابها إلا ما كان متعلقاً بالكتب
الستة، فأني قدمتها في الذكر؛ لما لها من القبول عند السلف، والخلف، وجعلت ذكر
البخاري أولاً، ثم مسلم، فأبو داود، فالترمذى، فالنسائى، فابن ماجة، وكنت أعدل
عن تقديمهم إذا أوردت لهم قولًا من غير كتبهم المعتمدة في الحديث، وهي
المعروف بالكتب الستة.

تاسعاً: ترجمت لمن يحتاج إلى ترجمته خدمة للبحث في المسألة بحيث تكون تلك
الترجمة موجزة، وحسب الاحتياج إليها.

عاشرًا: خرّجت الأحاديث الواردة في هذه الدراسة حسب الحاجة، وحاولت أن أستحضر
أقوال النقاد في الحكم عليها إلا ما كان عند الشيفيين: البخاري، ومسلم؛ فإن وجود
الحديث في مصنفيهما دليل تصحيح، ورضي.

أحد عشر: عند وقوع التناقض بين النقاد في الحكم على حديث، من الأحاديث المعللة بالقرائن كنـت أـناقـش الآراء، والأقوال مـعـتـلـاـ بالـدـلـيلـ، وـمـسـوـقاـ بـالـبـرهـانـ. وكـذـلـكـ إـذـا أـورـدـتـ رـأـيـاـ لـبـاحـثـ، أوـ قـوـلاـ لـعـالـمـ يـسـتأـهـلـ النـقـاشـ، وـالـحـوارـ، وـيـسـتـدـعـيـ إـلـىـ الحـضـورـ.

خطـةـ الـدـرـاسـةـ:

قرائن التعليل عند نقاد الحديث ومدى تطبيقها في كتاب علل الحديث للرازي:

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة:

- فـيـ المـقـدـمةـ بـيـانـ لـحـدـودـ الـدـرـاسـةـ، وـأـهـمـيـتـهـ، وـأـهـدـافـهـ، وـذـكـرـ لـلـدـرـاسـاتـ السـابـقـةـ التـيـ أـفـدـتـ مـنـهـاـ، وـعـرـضـ مـوـجـزـ لـمـعـالـمـ خـطـطـهـاـ.
- وـفـيـ التـمـهـيدـ أـوـجـزـتـ الـحـدـيـثـ عـنـ فـضـاـيـاـ ثـلـاثـةـ تـنـصـلـ بـعـلـمـ الـعـلـلـ: أـهـمـيـتـهـ، مـيـدانـهـ، وـأـشـهـرـ الـمـتـكـلـمـينـ فـيـهـ.

- وـفـيـ الـبـابـ الـأـوـلـ: "قرائن التعليل عند نقاد الحديث" أـربـعـةـ فـصـولـ:

الفـصلـ الـأـوـلـ: تـعـرـيفـ وـبـيـانـ وـفـيـهـ أـربـعـةـ مـبـاحـثـ:

- الـمـبـحـثـ الـأـوـلـ: مـفـهـومـ الـقـرـيـنـةـ وـحـدـهـاـ فـيـ الـلـغـةـ وـالـاصـطـلـاحـ.
- الـمـبـحـثـ الثـانـيـ: مـفـهـومـ الـعـلـةـ فـيـ الـلـغـةـ وـالـاصـطـلـاحـ.
- الـمـبـحـثـ الثـالـثـ: الـإـنـاقـ وـالـافـتـرـاقـ بـيـنـ الـقـرـيـنـةـ وـالـعـلـةـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ الـمـسـمـيـاتـ الـمـقـارـبـةـ لـهـاـ.

- الـمـبـحـثـ الـرـابـعـ: كـثـرةـ قـرـائـنـ التـعـلـيلـ وـعـدـمـ مـحـدـودـيـتـهـاـ.

الفـصلـ الثـانـيـ: نـشـأـةـ فـكـرـةـ قـرـائـنـ التـعـلـيلـ وـتـطـوـرـ اـسـتـعـمـالـهـاـ، وـفـيـهـ مـبـحـثـانـ:

- الـمـبـحـثـ الـأـوـلـ: التـأـصـيـلـ الشـرـعـيـ لـفـكـرـةـ الـقـرـائـنـ، وـأـثـرـهـاـ فـيـ الـأـحـكـامـ الـمـخـلـفـةـ.
- الـمـبـحـثـ الثـانـيـ: بدـءـ اـسـتـعـمـالـ الـقـرـائـنـ فـيـ كـلـامـ النـقـادـ وـتـطـوـرـهـ.

الفصل الثالث: شروط المتكلمين بالقرائن، ومسالك كشفهم عنها، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: شروط المتكلمين بالقرائن.

- المبحث الثاني: مسالك النقاد في كشفهم عن قرائن التعليل.

الفصل الرابع: أنواع قرائن التعليل، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أنواعها من حيث الظهور والخفاء.

- المبحث الثاني: أنواعها من حيث القوة والضعف.

- المبحث الثالث: أنواعها من حيث متعلقها.

- الباب الثاني: كتاب علل الحديث للرازي ومدى تطبيق قرائن التعليل فيه، وفيه تمهيد وفصلان.

التمهيد وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: المؤلف: اسمه، ونسبة، ونشأته وطلبه للحديث، شيوخه، وتلاميذه، ثناء العلماء عليه، ومكانته، ووفاته.

- المبحث الثاني: المؤلف: اسمه، وإثبات نسبته لصاحبها، وموارده، قيمته العلمية، أثره في كتب العلل بعده.

الفصل الأول: قرائن التعليل في كتاب علل الحديث للرازي وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: موضوع قرائن التعليل، وعددتها، ومفهومها في كتاب الرازي.

- المبحث الثاني: منهجية الكتاب في ذكر قرائن التعليل وعرضها .

- المبحث الثالث: التداخل الواقع بين العلة وقرينتها في الكتاب، وحاجة الباحث إلى دقة التمييز بينهما.

الفصل الثاني: أنواع قرائين التعليل من خلال كتاب علل الحديث، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أنواع القرائين من حيث الظهور والخفاء وأمثلتها.
- المبحث الثاني: أنواع القرائين التعليل من حيث القوة والضعف وأمثلتها.

الباب الثالث: الأحاديث التي أعلت في كتاب علل الحديث للرازي بذكر القرآن، وموقف

النقد منها:

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات.